دراسة دستورية وسياسية لقرار المجلس الدستوري الفرنسي المتعلق بسن التقاعد.

بعد ظهرالجمعة 14 /4/ 2023أصدر المجلس الدستوري الفرنسي قراره المتعلق بالطعن بعدم دستورية رفع سن التقاعد في فرنسا من 62 الى 64 سنة، وذلك ضمن إجراءات أمنية ، في محيط "القصر الملكي" مركز هذا المجلس ،لم يسبق حصولها في باريس وتولي آلآف رجال الأمن ذلك.بداية نبدأ بالتعليق الدستوري لشرح موجبات وأسباب هذا القرار، ولماذا رُدَّ الطعن والتأكيد على أن القانون غير مخالف للدستور، هنا تجدر الإشارة الى أن المجلس الدستوري اليوم برئاسة "لوران فابيوس" الإشتراكي المخضرم، سابقاً كان رئيس حكومة، ووزير خارجية، ورئيساً للجمعية الوطنية لفترتين. أشرت الى هذا التوصيف لأقول أن خلفية فابيوس السياسية ليست من خلفية الرئيس "ماكرون" ورغم ذلك صدر القرار برد الطعن، وكذلك رد الإقتراح باللجوء الى "إستفتاء المبادرة المشتركة" لطرحه على الشعب بناء لطلب مجموعة من النواب. القصة وما فيها، أنه وفق الأحصاءات للسلطات الفرنسية أن صندوق التقاعد سيصبح في العام 2030 تحت عجز يلامس 20 مليار يورو، ولذلك قضت المصلحة العامة برفع سن التقاعد سنتين! ولهذا وبعد صدور القرار المُلزم لكل السلطات والذي لا يقبل أي طريق من طرق الطعن،سيصدر القانون بموجب مرسوم، وهذا ما قام به الرئيس ماكرون ليبدأ تنفيذه بدءاً من مطلع ايلول.كيف حُضِّرَ هذا القانون؟ لقد توافق الرئيس ماكرون مع رئيسة الوزراء "اليزابيت بورن" على تطبيق المادة 49 من الدستور الفرنسي والتي تُعطي الحكومة الفرنسية حق إصدار قانون دون عرضه على الجمعية الوطنية،معلنة أنها تطرح الثقة بنفسها على أساس تقديمها القانون، أي أنها تعلق إستمراريتها على إقراره، واذا رُفِض تكون قد عرَّضت نفسها لسحب الثقة وإسقاطها! وقد نجت الحكومة من سحب الثقة ،وبالتالي من المفترض أن يُصبح القانون نافذاً فور نشره، لكن نواب من اليمين المتطرف واليسار المتشدّد طعنوا بالقانون وفق ما يُجيز لهم الدستور الفرنسي بذلك.ولذلك جاء القرار برد الطعن لأن – مع العلم أن المجلس إتخذ قراره بإبطال بعض المواد من قانون تعديل سن التقاعد (6 مواد) التي لا علاقة لها مباشرة بجوهر التعديل بسبب إعتباره من أنها بمثابة "فرسان إجتماعية " (Cavalier Social) ولا يجوز إدراجها في هذا القانون - القانون صدر وفق الآليات الدستورية المعتمدة،حيث لم تنتهك الحكومة ضوابط المادة 34 من الدستور الفرنسي،بل طبَّقت الدستور بهدف تحقيق المصلحة العامة حيث لا رقابة لهذا المجلس على تقدير المصلحة العامة التي تُقرِّرها الحكومة خاصة بوجود دراسة مالية تؤكد على خطورة العجز في صندوق التقاعد ،لأنه في فرنسا هناك سلطة ساهرة تخطط للمستقبل لتحافظ على مدخرات الموظفين لا كما هي الحال في لبنان تمد يدها الى صناديق الضمان الأجتماعي وصناديق التقاعد التي هي ممولة من معاشات الموظفين والعمال، وهذا الخلل أعتقد أنه موجود في العراق وفق متابعتي للأمور!!! لهذه الأسباب يُعتبر القرار الذي صدر صحيحاً مئة بالمئة،من الناحية الشكلية ومن

ناحية المضمون لأنه فعلاً يهدف الى تحقيق المصلحة العامة التي تسهر عليها الحكومة الفرنسية، هذا القرار يمكن للمجلس الدستوري إصداره بنصاب أقل من تسعة أعضاء الذين يتألف منهم المجلس،واذا تساوت الأصوات عند إتخاذ القرار يكون صوت الرئيس (الأشتراكي) مُرجِّح،لكن لا يمكن لأي كان من خارج المجلس أن يعرف من كان مِن الأعضاء موافق ومَن المعارض،حيث ينص القانون على سرية المداولات ولا يُفرج عنها إلاّ بعد إنقضاء 50 سنة على صدور القرار،خلافاً لِما أقرّه المشرع اللبناني حول ضرورة نشر المخالفة من قبل العضو المعترض في متن القرار الذي يُصدره المجلس الدستوري،ولبنان كان بحاجة الى تطبيق الآلية الفرنسية، وإن كان السر في لبنان لا يُحفظ سوى لساعات!!.وكذلك فرض القانون في العراق على عدم ذكر العضو المخالف لقرارات المحكمة الأتحادية العليا، بل يُكتفى بالقول: "صدر القرار بالأتفاق أو بالأكثرية".

أمّا الأمر المتعلق بالشق السياسي والذي سأتطرق اليه من باب المُراقب المحايد دون الغوص في خصوصيات الفرنسيين، منطلقاً من ما صرَّحت به النائب "ماتيلدا بانو" رئيسة المجموعة النيابية لحزب [فرنسا المتمردة] المتشدد، وذلك عقب صدور القرار، إذ قالت:< إن الناس لا يتظاهرون لأن قانون التقاعد لا يتوافق مع الدستور، بل لأنه غير عادل> ثم أردفت بالقول: أن صفحة الأحتجاجات لن تُقلب ! وهذا ما سيحصل حيث تنادت النقابات والتيارات المعارضة الى تظاهرات نهار الثلاثاء القادم،وكأن ذلك بمثابة رفض غير مُباشر لدعوة الرئيس "ماكرون" لكل القيادات الى قصر الأليزيه للتباحث والحوار، والاحتجاجات لا تزال قائمة لغاية الآن. هنا أقول طالما أن النائب "ماتيلدا" المشارِكة بتوقيع الطعن تؤكد بأن القانون غير مخالف للدستور، إذن لماذا هذا التجييش والنزول الى الشارع واللجوء الى تخريب الممتلكات العامة، أنا اسمح لنفسي – ومن باب المراقب الحيادي – أن اعود بالذاكرة الى الحركات الطلابية التي جرت في فرنسا نهاية ستينات القرن المنصرم، والتي لم يتمكن الرئيس ديغول من إستيعابها قياساً على حجمها، حيث لجأ يومها الى الإستفتاء الشعبي حول سياسة الدولة فيما يتعلق بأسباب تلك الاحتجاجات، وعندما لم ينجح قرّر مغادرة سدة الرئاسة والذهاب الى بلدته بقناعة منه أنه لا يستطيع المعالجة طالما جاءت نتيجة الأستفتاء سلبية. ديغول وعظمته ربما دفع يومها ثمن مواقفه المتشددة حيال موقع فرنسا ودورها الأقليمي والدولي، بدءاً من حظره تسليم الزوارق الحربية الفرنسية الى أسرائيل،مروراً بسحب فرنسا من الحلف الأطلسي كونه لمس الهيمنة الأميركية على الدول الأعضاء،وربما قلة يتذكرون موقفه الجريء في جنازة الرئيس "جون كنيدي" عندما رفض تعليمات البروتوكول بالجلوس في الموقع المخصص له قائلاً بلهجته الفرنسية المُشبعة بالعنفوان:" La France connaît bien sa place"، "أي أن فرنسا تعرف موقعها". واليوم يُطرح السؤال عينه، هل يا تُرى هذه الإحتجاجات لا تكتنف في طياتها أسباباً خارجية وتدخلات سرية من أجهزة خارجية بهدف عرقلة مساعي "ماكرون" وتحركاته للوصول الى حل للحرب الأوكرانية الروسية، كون تداعياتها طالت كل أوروبا وفرنسا

بالذات وكذلك عدم التوافق بين سياسة فرنسا والولايات المتحدة الأميركية الخارجية في مجالات متعدِّدة ،وربما من بينها أزمة لبنان والسعي الى حل لمعضلته الحالية،حيث لا نناقش في مسؤولية قياداتنا، ولذلك لن ينفع الزيادة 2% التي أقرتها الحكومة الفرنسية على المعاشات الشهرية لدعم الفئات الأكثر حاجة ولأمتصاص جزء من الأزمة الأقتصادية وأرتفاع الأسعار لا سيما أسعار الطاقة! سؤال نطرحه بكل موضوعية ليس من باب الدفاع عن موقف الرئيس الفرنسي وحكومته، بل لنسأل غالبية المتظاهرين، ماذا سيكون مصير زملاؤكم في الوظائف العامة عام 2030 مع عجزٍ بهذا الحجم في صندوق التقاعد ، أم أن مقولة لويس الرابع عشر راسخة في العقل الباطني لكم عندما قال مع بداية الثورة الفرنسية:" après moi le déluge"، "أي من بعدي الطوفان" فذهب وذهبت معه الملكية الفرنسية. عليكم التبصر لأنه هناك مصلحة في رفع السن لمدة سنتين لتدارك الأزمة عام 2030.وعليكم أن لا تنادوا بحقكم في التقاعد على 62 لأنه بذلك تقضون على من سيحال الى التقاعد بدءاً من 2030 وما سيليها من تراكمات في حينه، لنعش ونرى!

البروفسور امين عاطف صليبا.

رئيس هيئة الاركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي.